مجلس الشورى يقر تعديلا على قانون الجمارك

الجلسة استمرت ثلاث ساعات وشهدت نقاشا حول رسوم السيارات الكهربائية

(محرر الأخبار في الجريدة)

وافق مجلس الشورى في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء على تعديل قانون الجمارك الصادر عام 2014، بعد نقاش استمر ثلاث ساعات وشهد تصويتا بالأغلبية. وحضر الجلسة 185 عضوا من أصل 200، وصوت 121 عضوا لصالح التعديل، فيما رفضه 58 عضوا وامتنع 6 عن التصويت. ويأتي التعديل بعد مراجعة استمرت نحو 14 شهرا، وتضمن 28 تعديلا على النص الأصلي.

وينص التعديل على رفع الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية المستوردة من 5 في المئة إلى 15 في المئة، مع استثناء السيارات التي يقل سعرها عن 60 ألف دينار. كما يرفع التعديل الرسوم على قطع الغيار المستوردة بشكل منفصل من 10 في المئة إلى 25 في المئة، ويحدد سقفا لا يتجاوز 5 آلاف دينار للإعفاء الشخصي الذي يمنح للمسافرين القادمين من خارج البلاد.

وقال وزير المالية والاقتصاد الوطني، السيد منصور الحربي، في كلمته أمام المجلس إن الهدف من التعديل هو حماية الصناعة المحلية وتشجيع الاستثمار في مصانع التجميع داخل البلاد. وأضاف أن الوزارة درست تجارب 12 دولة قبل إعداد مشروع القانون، وأن التقديرات تشير إلى أن الإيرادات الإضافية المتوقعة خلال السنة الأولى لن تتجاوز 40 مليون دينار. وأكد أن الحكومة لا تسعى إلى زيادة الإيرادات بقدر ما تسعى إلى تنظيم السوق.

في المقابل، عبر عدد من الأعضاء عن تحفظهم على التعديل، معتبرين أن توقيته غير مناسب في ظل ارتفاع أسعار السيارات عالميا. وقال العضو عبد الرحمن الشامي إن المواطن البسيط هو الذي سيتحمل العبء الأكبر، مطالبا بإعفاء السيارات المتوسطة من الزيادة. كما طالب العضو فاطمة النجار بتأجيل التطبيق سنة واحدة على الأقل، لإتاحة الفرصة للمستوردين لتصريف مخزونهم.

وشهدت الجلسة نقاشا حادا بين العضو يوسف المنصوري ووزير المالية، بعد اتهام الأول للوزارة بعدم الشفافية في احتساب الأثر المالي للتعديل. وطلب العضو المنصوري إحالة الأرقام إلى لجنة الرقابة المالية، إلا أن الرئاسة رفضت الطلب بحجة أن الأرقام نشرت في الجريدة الرسمية قبل الجلسة بأسبوع.

ومن المقرر أن يدخل التعديل حيز التنفيذ اعتبارا من 1 يوليو 2026، بعد مرور ستة أشهر على نشره في الجريدة الرسمية. وأعلن الوزير أن الوزارة ستطلق حملة توعية واسعة قبل ذلك التاريخ، وأن الجمارك ستفتح مكاتب خاصة في المطارات والموانئ لتسهيل الإجراءات على المسافرين.

(محرر الأخبار في الجريدة)

الجمعية الوطنية للحرف اليدوية تطلق برنامجا لتدريب 500 حرفي شاب

أعلنت الجمعية الوطنية للحرف اليدوية عن إطلاق برنامج تدريبي يستهدف 500 حرفي شاب خلال السنوات الثلاث المقبلة، بالتعاون مع وزارة الثقافة والسياحة. ويهدف البرنامج إلى نقل المهارات التقليدية إلى جيل جديد في ظل تراجع أعداد الممارسين. وقالت رئيسة الجمعية السيدة هالة منصور الزيدان إن البرنامج يشمل 12 حرفة، من بينها الفخار والنسيج والنحاس.

وأوضحت الزيدان أن التدريب سيستمر ستة أشهر لكل دفعة، وأن المشاركين سيحصلون على مكافأة شهرية قدرها 400 دينار خلال فترة التدريب. وأضافت أن الجمعية وفرت 60 ورشة في مقرها وفروعها، وأن الأولوية ستكون للشباب الذين لا يتجاوز عمرهم 30 عاما. وأكدت أن البرنامج يتضمن أيضا جانبا في التسويق الإلكتروني.

من جهته، قال وزير الثقافة والسياحة السيد فراس العبدلي إن الوزارة ستخصص مساحة في سوق الحرفيين القديم لعرض منتجات المشاركين. وأشار إلى أن الوزارة تعتزم تنظيم مهرجان سنوي للحرف اليدوية بدءا من العام المقبل. وأكد أن الوزارة ستعفي المشاركين من رسوم المشاركة في المهرجان.

وأعرب عدد من الحرفيين عن تفاؤلهم بالبرنامج، لكنهم طالبوا بزيادة المكافأة الشهرية وبتوفير مواد الخام بأسعار مدعومة. وقال الحرفي سامي الدباغ، الذي يعمل في صناعة الفخار منذ 25 عاما، إن المشكلة الكبرى ليست في التدريب بل في تسويق المنتج. وأضاف أن كثيرا من الحرفيين يبيعون بأقل من نصف قيمة عملهم الحقيقية.

وردا على ذلك، أعلنت الجمعية عن اتفاق مبدئي مع شركة الواحة للتجارة الإلكترونية لإنشاء منصة خاصة بمنتجات الحرفيين المشاركين في البرنامج. وقالت الزيدان إن المنصة ستطلق في نهاية العام الجاري، وإن الجمعية ستتولى تصوير المنتجات وكتابة أوصافها. وأكدت أن الرسوم ستكون رمزية في البداية.

(محرر الأخبار في الجريدة)

مجلس الشورى يقر تعديلا على قانون الجمارك

وافق مجلس الشورى في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء على تعديل قانون الجمارك الصادر عام 2014، بعد نقاش استمر ثلاث ساعات وشهد تصويتا بالأغلبية. وحضر الجلسة 185 عضوا من أصل 200، وصوت 121 عضوا لصالح التعديل، فيما رفضه 58 عضوا وامتنع 6 عن التصويت. ويأتي التعديل بعد مراجعة استمرت نحو 14 شهرا، وتضمن 28 تعديلا على النص الأصلي.

وينص التعديل على رفع الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية المستوردة من 5 في المئة إلى 15 في المئة، مع استثناء السيارات التي يقل سعرها عن 60 ألف دينار. كما يرفع التعديل الرسوم على قطع الغيار المستوردة بشكل منفصل من 10 في المئة إلى 25 في المئة، ويحدد سقفا لا يتجاوز 5 آلاف دينار للإعفاء الشخصي الذي يمنح للمسافرين القادمين من خارج البلاد.

وقال وزير المالية والاقتصاد الوطني، السيد منصور الحربي، في كلمته أمام المجلس إن الهدف من التعديل هو حماية الصناعة المحلية وتشجيع الاستثمار في مصانع التجميع داخل البلاد. وأضاف أن الوزارة درست تجارب 12 دولة قبل إعداد مشروع القانون، وأن التقديرات تشير إلى أن الإيرادات الإضافية المتوقعة خلال السنة الأولى لن تتجاوز 40 مليون دينار. وأكد أن الحكومة لا تسعى إلى زيادة الإيرادات بقدر ما تسعى إلى تنظيم السوق.

في المقابل، عبر عدد من الأعضاء عن تحفظهم على التعديل، معتبرين أن توقيته غير مناسب في ظل ارتفاع أسعار السيارات عالميا. وقال العضو عبد الرحمن الشامي إن المواطن البسيط هو الذي سيتحمل العبء الأكبر، مطالبا بإعفاء السيارات المتوسطة من الزيادة. كما طالب العضو فاطمة النجار بتأجيل التطبيق سنة واحدة على الأقل، لإتاحة الفرصة للمستوردين لتصريف مخزونهم.

وشهدت الجلسة نقاشا حادا بين العضو يوسف المنصوري ووزير المالية، بعد اتهام الأول للوزارة بعدم الشفافية في احتساب الأثر المالي للتعديل. وطلب العضو المنصوري إحالة الأرقام إلى لجنة الرقابة المالية، إلا أن الرئاسة رفضت الطلب بحجة أن الأرقام نشرت في الجريدة الرسمية قبل الجلسة بأسبوع. وأعلن الوزير أن الوزارة ستطلق حملة توعية واسعة قبل ذلك التاريخ، وأن الجمارك ستفتح مكاتب خاصة في المطارات والموانئ لتسهيل الإجراءات على المسافرين.

(محرر الأخبار في الجريدة)

الجمعية الوطنية للحرف اليدوية تطلق برنامجا لتدريب 500 حرفي شاب

أعلنت الجمعية الوطنية للحرف اليدوية عن إطلاق برنامج تدريبي يستهدف 500 حرفي شاب خلال السنوات الثلاث المقبلة، بالتعاون مع وزارة الثقافة والسياحة. ويهدف البرنامج إلى نقل المهارات التقليدية إلى جيل جديد في ظل تراجع أعداد الممارسين. وقالت رئيسة الجمعية السيدة هالة منصور الزيدان إن البرنامج يشمل 12 حرفة، من بينها الفخار والنسيج والنحاس.

وأوضحت الزيدان أن التدريب سيستمر ستة أشهر لكل دفعة، وأن المشاركين سيحصلون على مكافأة شهرية قدرها 400 دينار خلال فترة التدريب. وأضافت أن الجمعية وفرت 60 ورشة في مقرها وفروعها، وأن الأولوية ستكون للشباب الذين لا يتجاوز عمرهم 30 عاما. وأكدت أن البرنامج يتضمن أيضا جانبا في التسويق الإلكتروني.

من جهته، قال وزير الثقافة والسياحة السيد فراس العبدلي إن الوزارة ستخصص مساحة في سوق الحرفيين القديم لعرض منتجات المشاركين. وأشار إلى أن الوزارة تعتزم تنظيم مهرجان سنوي للحرف اليدوية بدءا من العام المقبل. وأكد أن الوزارة ستعفي المشاركين من رسوم المشاركة في المهرجان.

وأعرب عدد من الحرفيين عن تفاؤلهم بالبرنامج، لكنهم طالبوا بزيادة المكافأة الشهرية وبتوفير مواد الخام بأسعار مدعومة. وقال الحرفي سامي الدباغ، الذي يعمل في صناعة الفخار منذ 25 عاما، إن المشكلة الكبرى ليست في التدريب بل في تسويق المنتج. وأضاف أن كثيرا من الحرفيين يبيعون بأقل من نصف قيمة عملهم الحقيقية.

وردا على ذلك، أعلنت الجمعية عن اتفاق مبدئي مع شركة الواحة للتجارة الإلكترونية لإنشاء منصة خاصة بمنتجات الحرفيين المشاركين في البرنامج. وقالت الزيدان إن المنصة ستطلق في نهاية العام الجاري، وإن الجمعية ستتولى تصوير المنتجات وكتابة أوصافها. وأكدت أن الرسوم ستكون رمزية في البداية.

(محرر الأخبار في الجريدة)